

اسم الباحث:
ماجد سعد القرني



[https://democraticac.de/wp-content/uploads/2026/04/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9-](https://democraticac.de/wp-content/uploads/2026/04/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B4%D8%B1%D9%88%D9%86-%D9%86%D9%8A%D8%B3%D8%A7%D9%86-%E2%80%93%D8%A7%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%84-2026.pdf)

[D9%86-](https://democraticac.de/wp-content/uploads/2026/04/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B4%D8%B1%D9%88%D9%86-%D9%86%D9%8A%D8%B3%D8%A7%D9%86-%E2%80%93%D8%A7%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%84-2026.pdf)

[D8%A7%D8%AA-](https://democraticac.de/wp-content/uploads/2026/04/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B4%D8%B1%D9%88%D9%86-%D9%86%D9%8A%D8%B3%D8%A7%D9%86-%E2%80%93%D8%A7%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%84-2026.pdf)

[4%D8%B9%D8%AF%D8%AF-](https://democraticac.de/wp-content/uploads/2026/04/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B4%D8%B1%D9%88%D9%86-%D9%86%D9%8A%D8%B3%D8%A7%D9%86-%E2%80%93%D8%A7%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%84-2026.pdf)

[D9%88%D9%86-](https://democraticac.de/wp-content/uploads/2026/04/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B4%D8%B1%D9%88%D9%86-%D9%86%D9%8A%D8%B3%D8%A7%D9%86-%E2%80%93%D8%A7%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%84-2026.pdf)

[D9%86%D9%8A%D8%B3%D8%A7%D9%86-](https://democraticac.de/wp-content/uploads/2026/04/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B4%D8%B1%D9%88%D9%86-%D9%86%D9%8A%D8%B3%D8%A7%D9%86-%E2%80%93%D8%A7%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%84-2026.pdf)
[%E2%80%93%D8%A7%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%84-2026.pdf](https://democraticac.de/wp-content/uploads/2026/04/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B4%D8%B1%D9%88%D9%86-%D9%86%D9%8A%D8%B3%D8%A7%D9%86-%E2%80%93%D8%A7%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%84-2026.pdf)

مادة/ قضايا بحثية

المراجع
دراسة: مسؤولية وضمانات المتهم في ضوء المسؤولية
الجنائية الدولية
الباحث: عمر خضر حسن السبع

تلعب المراجع دورًا حاسمًا في تشكيل النتائج والتوصيات، إذ تُعد المصدر الأساسي الذي يبنى عليه الباحث استنتاجاته. وفي هذه الدراسة، اعتمد الباحث على مزيج من المراجع العامة والمتخصصة، مع حضور واضح لأعمال تتعلق بـ المحكمة الجنائية الدولية. غير أن تقييم هذه المراجع يكشف عن تفاوت في مدى إسهامها الفعلي في دعم النتائج والتوصيات، خاصة من حيث الحداثة والارتباط المباشر بالإشكالية.

وضوح عرض النتائج في ضوء المراجع
رغم أن الباحث عرض النتائج بأسلوب لغوي واضح ومباشر يسهل فهمه، إلا أن هذا الوضوح لم يقترن بإحالة دقيقة إلى المراجع التي بُنيت عليها هذه النتائج. فلم يتم بيان أي نتيجة تستند إلى أي مرجع، كما لم يتم استخدام التوثيق لدعم الاستنتاجات بشكل مباشر. وهذا يضعف من القيمة العلمية للنتائج، لأن الوضوح الحقيقي في البحث العلمي لا يقتصر على سهولة اللغة، بل يمتد إلى وضوح المصدر والأساس الذي بُنيت عليه النتيجة، وهو ما لم يتحقق بشكل كافٍ في هذه الدراسة.

تفسير النتائج ومدى ارتباطه بالفرضيات والمراجع:
اعتمد الباحث في تفسير النتائج على أفكار عامة مستقاة من الفقه الجنائي، مثل أهمية ضمانات التحقيق وأثرها على عدالة المحاكمة، وهي أفكار مدعومة في الأدبيات، خاصة في أعمال محمود نجيب حسني. إلا أن المشكلة تكمن في أن هذه المراجع لم تُوظف بشكل مباشر في تفسير النتائج أو ربطها بفرضيات الدراسة فلم يُبين الباحث كيف دعمت هذه المراجع فرضياته أو ساهمت في إثباتها، مما جعل العلاقة بين الفرضيات والنتائج علاقة ضمنية وليست منهجية واضحة.

تجنب المبالغة في النتائج في ضوء المراجع:
تُظهر بعض نتائج الدراسة ميلاً إلى التعميم، مثل التأكيد المطلق على أن أي خلل في التحقيق يؤدي إلى التأثير في عدالة المحاكمة، دون الإشارة إلى الاستثناءات أو الحالات التي يمكن فيها تدارك هذا الخلل. ويرجع ذلك جزئياً إلى عدم الاستناد إلى مراجع حديثة أو تطبيقات قضائية توضح حدود هذه القاعدة. فالمراجع لم تُستخدم كأداة لضبط الاستنتاجات، بل كخلفية نظرية عامة، مما أدى إلى صياغات قد تبدو قوية لكنها تفتقر إلى الدقة القانونية اللازمة.

مقارنة النتائج بالدراسات السابقة من خلال المراجع:
لم تُظهر الدراسة استخدامًا فعليًا للمراجع في إجراء مقارنة علمية بين نتائجها ونتائج الدراسات السابقة، رغم توفر مراجع مهمة مثل أعمال محمود شريف بسيوني في مجال القانون الجنائي الدولي. فلم يتم بيان ما إذا كانت نتائج الدراسة تتفق مع هذه الأدبيات أو تختلف عنها، كما لم يتم تفسير أسباب الاختلاف في حال وجوده. وهذا يُعد قصورًا منهجيًا، لأن المقارنة بالدراسات السابقة تُعد عنصرًا أساسيًا لإبراز القيمة العلمية لأي بحث.

بناء التوصيات في ضوء المراجع:

جاءت التوصيات في الدراسة منطقية من حيث ارتباطها العام بموضوع ضمانات المتهم، إلا أنها لم تُبَيَّنَ بشكل مباشر على المراجع المستخدمة. فلم يتم الاستناد إلى نصوص أو دراسات سابقة لتبرير هذه التوصيات، بل ظهرت وكأنها اجتهادات شخصية للباحث. وهذا يقلل من قوتها العلمية، لأن التوصيات في البحث القانوني يجب أن تكون امتداداً للتحليل المدعوم بالمراجع، وليس مجرد استنتاجات عامة.

واقعية التوصيات في ضوء الأساس المرجع:
يتفاوت التوصيات من حيث قابليتها للتطبيق، ويرتبط ذلك بمدى استنادها إلى مراجع واقعية. فبعض التوصيات مثل تعزيز الرقابة القضائية، تبدو قابلة للتطبيق لأنها مستندة ضمناً إلى مبادئ مستقرة. في المقابل، فإن توصيات مثل توحيد معايير الأدلة دولياً تبدو مثالية، نظراً لعدم دعمها بمراجع دولية حديثة أو تجارب عملية. كما أن ضعف الاعتماد على تقارير مؤسسات دولية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر أثر على واقعية هذه التوصيات.

حدثة المراجع وأثرها على النتائج والتوصيات:

تعتمد الدراسة على عدد من المراجع التي تعود إلى فترات زمنية سابقة، وهو ما يجعلها أقل قدرة على مواكبة التطورات الحديثة في القانون الجنائي الدولي، خاصة في ما يتعلق بالأدلة الرقمية والإجراءات الدولية المعاصرة. ورغم وجود بعض المراجع الحديثة، إلا أنها محدودة ولا تكفي لتحديث الطرح العلمي. وهذا انعكس على النتائج والتوصيات التي بدت متأثرة باتجاهات تقليدية أكثر من كونها معبرة عن التطورات الراهنة.

التوازن بين المراجع الوطنية والدولية:

يغلب على قائمة المراجع الطابع العربي، مع ضعف واضح في الاعتماد على مصادر أجنبية أو أحكام قضائية دولية، رغم أن موضوع الدراسة ذو طبيعة دولية. وهذا أدى إلى محدودية في التحليل المقارن، كما قلل من قدرة الباحث على دعم نتائجه وتوصياته بأمثلة عملية من الواقع الدولي. وكان من الأفضل تحقيق توازن بين المراجع الوطنية والدولية لتعزيز عمق الدراسة.

يرى الباحث أن المراجع المستخدمة في الدراسة، رغم أهميتها في بناء الإطار النظري، لم تُوظف بالقدر الكافي في دعم النتائج والتوصيات بصورة منهجية. فقد غلب عليها الطابع الوصفي مع ضعف في الربط بينها وبين الفرضيات والنتائج، وغياب واضح للبعد المقارن والتطبيقي. كما أن الاعتماد على مراجع تقليدية، مع نقص في المصادر الدولية الحديثة، أثر على دقة بعض الاستنتاجات وواقعية بعض التوصيات. وعليه، فإن تعزيز الجانب المرجعي من حيث التحديث، والتنوع، والتوظيف التحليلي، يُعد ضرورة أساسية لرفع القيمة العلمية للدراسة وضمان اتساق نتائجها وتوصياتها مع المعايير الأكاديمية الحديثة.